



الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٢٥

الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1)
و (A/61/1/Corr.1)

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أوضح الأمين العام بحق في تقريره أن الدور التنسيقي الذي
لا غنى عنه للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، بصفتها
المؤسسة الحكومية الدولية الأكثر تمثيلاً وذات الاختصاص
العالمي في حقبة العولمة هذه، يكتسي الأهمية اليوم أكثر من
أي وقت مضى.

فلقد أوفد رقم قياسي من حفظة السلام -
٨٨ ٠٠٠ - إلى مناطق صراع عديدة. وما زال التوتر
مستمراً في الشرق الأوسط. وما فتئت الحالة في العراق
تسبب في انعدام الاستقرار في المنطقة وفي العالم بصفة عامة.
ولا تزال الحالة في كوسوفو مفرطة التعقيد من حيث تسوية
مركز الإقليم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً

أكبر لبؤر الصراع في القارة الأفريقية. وما برح خطر
الإرهاب أيضاً يزداد سوءاً.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى أن تعمل المنظمة من أجل
تعزيز قدراتها، لا للرد على نحو جماعي على التهديدات
والتحديات الحديثة فحسب، وإنما أيضاً لمنع نشوئها. وإن
الاتحاد الروسي، الذي يتولى رئاسة مجموعة الدول الثماني
حالياً، يولي الاهتمام على سبيل الأولوية إلى هذه المسألة.

وتقتضي التهديدات والتحديات العالمية الشديدة
تعزيز النهج الجماعية في الشؤون الدولية، وزيادة تحسين
أدوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. والإجراءات المتضافرة
التي يتخذها المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، هي وحدها
التي يمكن أن تكفل الأمن في العالم في إطار النظام المتعدد
الأقطاب البازغ في العلاقات الدولية. وتمثل الخطوات الرامية
إلى تعزيز الحوار بين الحضارات جزءاً هاماً من تلك الجهود.

ولقد أحرز من قبل تقدم كبير بشأن تكييف آليات
وسبل عمل الأمم المتحدة مع الأحوال الجديدة التي حددها
اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ إلا أنه يجب الاضطلاع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونرى أن من الأهمية الأساسية كفالة سيادة القانون. ومن شأن التطبيق التام لهذا المبدأ في الشؤون الدولية أن يضمن الاستقرار في العالم. ومن بين المكونات الأساسية لهذا المبدأ الكفاح ضد الإفلات من العقاب. وتولى الأولوية، في هذا المجال، إلى السلطات الوطنية التي ينبغي، حسب الاقتضاء، أن تتاح لها إمكانية التماس المساعدة من هذه المنظمة. ونتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي لمكافحة الإفلات من العقاب، والجهود الرامية إلى صيانة السلام، أن تعزز كل منهما الأخرى.

ومن رأينا أن سجل العدالة الدولية لم يكمل حتى الآن بالنجاح التام. وقد كشفت أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن مثالب خطيرة: التحيز السياسي في الأحكام، وارتفاع تكلفة إجراءات المحكمة. ونحن نعلق آمالا كبيرة على المحكمة الجنائية الدولية. ونتوقع أن تسهم هذه المحكمة إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب.

وتنظر روسيا إلى وضع نظام فعال للأمن، يكون للأمم المتحدة فيه دور تنسيقي رئيسي، على أنه جانب أساسي في الكفاح ضد الإرهاب الدولي. ويتيح اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب مؤخرا إمكانية كبيرة لتعزيز الأعمال المنهجية للمجتمع الدولي في ميدان مكافحة الإرهاب. ونؤيد النقطة المطروحة في التقرير التي تبين الحاجة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب، عن طريق وضع نظام فعال لتقديم المساعدة التقنية. بيد أننا نرى أن الاهتمام الرئيسي هنا ينبغي أن ينصب على تحسين نوعية الحوار بين الدول ولجان مجلس الأمن المنشأة لمكافحة

تميز من الأعمال. وينبغي أن يكون الموضوع الرئيسي للقرارات التي تستهدف تحقيق إصلاح الأمم المتحدة زيادة فعالية المنظمة عامة وتعزيز دورها المركزي في الشؤون الدولية، دون المساس بالطابع الحكومي الدولي لهذا المحفل الفريد. ولن يتسنى النجاح في إنجاز هذه المهمة إلا إذا بلغت الدول الأعضاء أكبر قدر ممكن من الاتفاق على جميع جوانب هذه التحولات.

ويلزم بذل جهود جماعية حقيقية لتلبية الطلب المتعاظم على الإمكانية الفريدة للأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام. ولا تستخدم هذه الإمكانية في مجموعها، كما أوضح الأمين العام بحق، استخداما وافيا. وعلى سبيل المثال، ستستفيد المنظمة إذا استخدمنا قدرات لجنة الأركان العسكرية والمنظمات الإقليمية على أساس الأحكام ذات الصلة من الميثاق.

ومن المتوقع أن يساعد إنشاء لجنة بناء السلام على زيادة تنسيق الجهود الدولية وفعاليتها في تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من الأزمات. ونرى أن من الأهمية بمكان كفالة الأداء الفعال لهذه المنظمة الحكومية الدولية. ونعزم المشاركة بنشاط في أعمالها.

وليس من شأن تعطيل العملية الدولية لترع السلاح أن يساعد على حل المشاكل في ميدان عدم الانتشار. ويلزم اتخاذ إجراءات جماعية لكسر الجمود، بالنظر إلى الطبيعة الجماعية لشواغلنا الأمنية.

وتتمثل المهام ذات الأولوية، في رأينا، في كفالة تنشيط معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتوصل إلى اتفاق شامل بشأن تلك المسألة، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وضمان أمن المعلومات على الصعيد العالمي. ويتعين علينا أيضا تنشيط الجهود المتعددة الأطراف

وأود أن أبرز نقطة رئيسية هي الحاجة إلى إجراء مناقشات شفافة، وغير متحيزة، وموضوعية لكامل مجموعة المسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ومع الاسترشاد بمبادئ العالمية.

ونحن، بوجه عام، نوافق على تقييمات الأمين العام الإيجابية للأعمال المضطلع بها لتنفيذ قرارات اجتماع القمة الرامية إلى زيادة فعالية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، والجهود التي تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي، في الوقت ذاته، أن تستخدم إمكانات المنظمة، وبخاصة قطاعها التنفيذي، على نحو أنجع، بغية مساعدة البلدان المحتاجة. ونرى أن من غير المقبول إضفاء الطابع السياسي على أعمال الصناديق والبرامج التنفيذية للأمم المتحدة.

ونشير، علاوة على ذلك، إلى أهمية حل مشكلة التناقص على صعيد المنظومة، ونتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن تلك المسألة. ونحن على استعداد لإجراء مناقشات مضمونة لجميع الاقتراحات الواقعية.

ونلاحظ، مع الارتياح، أن مسألتي التنمية المستدامة والمشاكل العالمية للرعاية الصحية من بين أولويات التقرير. ونشاط الأمين العام الاستنتاج السليم الذي خلص إليه بأنه يلزم، بالنظر إلى أن الكوارث الطبيعية أصبحت أكثر تواترا، تعزيز قدرات المنظمة الرامية إلى الحد من أخطار تلك الكوارث وزيادة التأهب لها. ونعتزم من جانبنا أن نتقدم بمساهمات عملية لحل المشاكل العالمية الحادة مثل تغير المناخ، والقضاء على الأمراض المعدية، والإمدادات المستدامة من الطاقة. وتمثل المسألتان الأخيرتان أولويتين للرئاسة الروسية لمجموعة الثماني.

ويورد التقرير أيضا عرضا متوازنا نسبيا للمسائل الإنسانية. وينصب الاهتمام على نحو له ما يبرره على إنشاء

الإرهاب، وكذلك على تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ونتفق الآن، بعد اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، على أن من المسائل ذات الأولوية الانتهاء من الأعمال المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. ويلزم بذل جهود مكثفة لإنجاز هذه المهمة بأسرع ما يمكن.

ونشعر بالارتياح، بوجه عام، إزاء تحليل أنشطة المنظمة في ميدان حماية حقوق الإنسان. ونحن، على نحو أخص، نشاطر الرأي بأن من الضروري وضع وتعزيز نظم وطنية لحماية حقوق الإنسان وتقويتها. ويلزم بذل هذه الجهود بغية تسهيل تعزيز النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، الذي نؤمن إيماننا راسخا بأنه أولوية رئيسية طويلة الأجل في هذا الميدان.

لا شك في أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان فريقين عاملين حكوميين دوليين مفتوحين العضوية يعملان بين الدورات معينين بآلية الاستعراضات الدولية العالمية وبتحسين نظام الإجراءات الخاصة - وهما من تركات اللجنة الفرعية التابعة للجنة حقوق الإنسان - من الأحداث الإيجابية. ونأمل أن يتمكن الفريقان العاملان في نهاية المطاف من بدء أعمالهما في إطار الشكل المقترح، وفقا لما توحته القرارات ذات الصلة للدورة الأولى للمجلس، على ألا يقتصر نشاطهما على عقد مشاورات غير رسمية بشأن المسائل الداخلة في ولاية كل منهما.

اليوم أصبح التركيز على مسائل التنمية وتعزيز الديمقراطية، فضلا عن التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، على أساس مجموعة واسعة من المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي، أكثر أهمية من ذي قبل، ويستحق أن نوليها اعتبارا خاصا، بمراعاة أهمية هذه المسائل ونطاقها.

المناسب، مع اقتراب نهاية ولايته الممتازة أمينا عاما، أن يورد التقرير أيضا سردا لمنجزاتنا الجماعية حتى الآن. ولا يدع التقرير مجالاً للشك في أن الأمين العام يترك وراءه منظمة أكثر قدرة وفعالية عن تلك التي وجدها قبل عشر سنوات. ونشكره على المثابرة والطاقة ووضوح الرؤية التي وفرها لهذه المهمة.

ويثبت تقرير الأمين العام، أكثر من أي شيء آخر، حقيقة أن الإصلاح ليس حدثاً لمرة واحدة، وإنما عملية جارية تتطلب الالتزام المستدام. فلقد أحرزنا من ناحية تقدماً في السنوات الأخيرة. وما تصميم وإنشاء لجنة بناء السلام، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد والقيام مؤخراً باعتماد استراتيجية لمكافحة الإرهاب، إلا إنجازات في حد ذاتها ودليل على تصميمنا المشترك للتصدي للتحديات المعاصرة.

ويلزم، من ناحية أخرى، القيام بالكثير من الأعمال لبث الحياة في تلك الابتكارات بطريقة هادفة. ولعل الأهداف الإنمائية للألفية خير مثال توضيحي لتلك النقطة. فهي من ناحية ركزت انتباه العالم أكثر من أي وقت مضى على مجموعة محددة من الأهداف لتحسين حياة أشد الناس فقراً في العالم. غير أن التحسينات في مجالات التغذية والصحة العامة والتعليم والرعاية الصحية ما زالت من ناحية أخرى بعيدة عن متناول خمس سكان العالم، مما يزيد الضغط على الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة.

وبالاقتراح مع زيادة الطلب على العمليات الميدانية للأمم المتحدة، ولا سيما عمليات دعم السلام والعمليات الإنسانية، لم يسفر ذلك عن تغيير طبيعة المنظمة فحسب، وإنما أفضى أيضاً إلى توسيع نطاق الأخطار الإدارية في داخلها. وتؤكد هذه المطالب، في المقام الأول، الأهمية الملحة لإيجاد أمم متحدة نشيطة جديدة.

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ الذي يتم اللجوء إليه لضمان إمكانية الحصول على نحو موثوق على الموارد المالية لإنقاذ الأرواح في المراحل المبكرة من الرد الإنساني وفي تخطيط العمليات الإنسانية طويلة الأجل.

ونرى أن من الضروري أن تصيغ الجمعية العامة القرار ذا الصلة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لآراء الأمين العام التي تفضل اتباع نهج تجميع القرارات في مجموعات لكفالة زيادة التناسق في أعمال العمليات الإنسانية في الميدان. ويبرز التقرير الصعوبات الكامنة في تعزيز تنسيق الأعمال الإنسانية على الصعيد المحلي، التي نرى أنها تقترب من مهمة عسيرة وهي وضع أساليب التعاون المناسبة مع الحكومات الوطنية التي تحمي الحق السيادي للبلدان في أن تقرر على نحو مستقل أولويات الرد الإنساني وسبل توفير ذلك.

ونوافق على التوصية التي تفضل، وفقاً للالتزامات القائمة حالياً، تقديم المساعدة الدولية في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونعلق أهمية كبيرة على تحسين وتعزيز فعالية أداء الوحدات الإدارية والمالية ووحدات شؤون الموظفين في الأمم المتحدة وشفافيتها، فضلاً عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن إصلاح المنظمة. وتتمثل أهم مسائل الإصلاح الجاري ي زيادة فعالية الأمانة العامة وكفالة زيادة التأهيل الفني للموظفين ورفع إنتاجيتهم، وتأمين المساءلة والمسؤولية الواضحتين أمام الدول الأعضاء عن النتائج النهائية.

السيد مكيني (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالثناء على الأمين العام لتقريره الممتاز عن أعمال المنظمة. ولقد كشف لنا الأمين العام مرة أخرى عن رؤية للمستقبل، وخارطة للطريق لتحقيق تلك الرؤية. ومن

لكفالة أن البلدان التي تشارك فيها المنظمة لن تعاني نفس المصير الذي عانتها تيمور - ليشتي وغيرها من مجتمعات ما بعد الصراع، التي تم حل صراعاتها ثم انتكست لتدخل في جولة جديدة من العنف في غضون سنوات قصار.

(تكلم بالفرنسية)

وتتمثل المهمة الثانية الحاسمة الأهمية التي لم تنته بعد في المضي قدما بإصلاحات الأمانة العامة والإدارة لكفالة توفر القدرة الفعالة على السعي إلى تحقيق خطط مشتركة ونتائج حقيقية.

وفي هذا الصدد، يتمثل أحد أهم تدابير الإصلاح، التي اتخذت في فترة ولاية الأمين العام، في الميزنة القائمة على أساس النتائج. وينبغي توسيع نطاق ذلك النظام. وبالمثل، فإن إقامة آليات أقوى وأكثر استقلالا للمراقبة، ووضع نظام أقوى للمساءلة يشكّلان أولويتين أساسيتين في هذه الدورة. وأخيرا، نتطلع إلى إحراز تقدم في إصلاح إدارة الموارد البشرية، بغية تطوير القوة العاملة المؤهوبة والمتحركة والمتكاملة التي تحتاج إليها المنظمة.

لقد قيل إننا نعيش في عالم توجد به تهديدات جديدة ومؤسسات قديمة. ومن الجلي من التقرير العاشر والأخير للأمين العام عن أعمال المنظمة أننا ندين له بالامتنان لتحويله هذه المنظمة كي تستطيع أن تواجه على نحو أفضل التحديات الراهنة. ويمكن للجمعية العامة، ونحن نتحرك إلى الأمام، أن تطمئن إلى أن كندا تظل ملتزمة تمام الالتزام بمواصلة الإصلاحات التي بدأها الأمين العام، لتحقيق رؤيتنا المشتركة التي تتوخى إيجاد أمم متحدة أكثر فعالية وعالم أكثر سلما ورخاء.

السيد كيوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي الوفود الأخرى في تهنيتهم الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الجيد الوارد في الوثيقة A/61/1. ويوفر لنا

وترحب كندا، في هذا الصدد، بتأكيد الأمين العام على الصلة بين التنمية وحفظ السلام وبناء السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وكلها أساسية الأهمية للاستقرار العالمي الطويل الأجل. ونرحب كذلك بالتركيز الجديد في تقرير هذا العام على دور الجهات الفاعلة من غير الدول التي تكتسي مشاركتها بالأهمية الأساسية لنجاح الأمم المتحدة.

وإننا إذ ننظر إلى جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، يتضح لنا أن الدول الأعضاء والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لن تواجه نقصا في الأعمال. إلا أنه يبرز أيضا عددا من التحديات التي تستحق أن نوليها الاهتمام الخاص في الأشهر القادمة.

أولا، ثمة حاجة ملحة لكفالة أن تبدأ المؤسسات الجديدتان اللتان أنشأناهما - مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام - بداية سليمة. وتتمثل أولوية رئيسية لكندا في الأشهر القادمة في كفالة أن تكون أساليب عمل هاتين الهيئتين على مرونة كافية تسمح بالنجاح في المهام المقبلة. ومن الضروري بصفة خاصة لمجلس حقوق الإنسان أن يتجاوز التناحرات السياسية التي أعجزت اللجنة التي سبقته وأفقدتها الموثوقية، ولآلية الاستعراضات الدورية العالمية أن تنفذ على نحو فعال، فضلا عن إقامة صلات أقوى بين الأعمال التقريرية والأعمال التنفيذية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تضطلع بها المنظمة.

وبالمثل يجب أن تؤدي لجنة بناء السلام، التي ستعقد أول اجتماعات قطرية لها في غضون أسبوعين، إلى تحسين ملموس في سجل المنظمة فيما يتصل ببناء السلام بعد الصراع. ويجب أن تثبت الدول الأعضاء قدرتها على المساهمة في التوصل إلى الحل اللازم بتجميع شتات القدرة التنفيذية داخل المنظمة والسلطة السياسية للأجهزة الرئيسية. ويشكل الاضطلاع بتلك المهمة التنسيقية غير الرسمية عاملا أساسيا

للجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي التداولي والتقريري والتمثيلي لمنظمتنا. ولهذا ينبغي أن نكفل اتخاذ تدابير في هذه الدورة لتقوية دور الجمعية العامة.

وفيما يتصل بمجلس الأمن، وهو الهيئة المناطة بها المسؤولية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، تؤكد زامبيا من جديد الحاجة إلى إصلاحه، من حيث توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله على السواء. وفي هذا الشأن، تؤكد زامبيا الموقف المعروف الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي بشأن هذا الموضوع. وينبغي في الواقع إصلاح المجلس كي يصبح أكثر ديمقراطية وشفافية واستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين. وأكد الأمين العام في تقريره "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. وإننا نتفق معه على ذلك.

إن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تكتسي الأهمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي حضارة، مثلما يكتسي الالتزام بقواعد الحكم الصالح أهمية أساسية لصيانة السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الشأن، تؤكد زامبيا مجددا التزامها بدعم أعمال مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثا. وتلتزم زامبيا، بصفتها عضوا في ذلك المجلس، بكفالة جعله ذا فعالية وكفاءة.

وتتضمن المسائل الأخرى التي تقلق وفدي الفقر المدقع والمرض. فأعداد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتأثرين بهما، وأعداد الوفيات الناشئة عن الإيدز آخذة في التزايد على الصعيد العالمي. وتؤكد زامبيا، مثلها مثل العديد من البلدان النامية المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل، الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة تلك الأمراض. ولهذا، نناشد المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته المتعهد بها في إطار مختلف المحافل التي تستهدف زيادة المعونة المقدمة إلى البلدان النامية

التقرير أساسا واضحا لمداولاتنا. ويسر وفدي أن التقرير يلقي نظرة واسعة على مختلف المسائل التي تؤثر على الجنس البشري. وتتضمن هذه المسائل التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والقانون الإنساني، وتعزيز الأمم المتحدة.

وتؤكد زامبيا مجددا دعمها للتعددية كمنهاج ينبغي أن يتم على أساسه حل المسائل ذات الأهمية العالمية. ونوافق على أنه يلزم توفر رؤية جديدة للأمن الجماعي، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعالج عن طريقها تهديدات مثل الحرب والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة والأمراض المعدية والفقر المدقع وتدهور البيئة.

وفيما يتعلق بالإصلاح الجاري للأمم المتحدة، ترى زامبيا أنه ينبغي لهذا الإصلاح أن يعالج شواغل الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. ونرى أن من شأن الشراكة العالمية من أجل التنمية أن تيسر المشاركة المنصفة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا في الأسواق العالمية. ونطالب بتقديم الدعم من المجتمع الدولي في مجالي التجارة والاستثمار - وهما مجالان تأمل البلدان النامية أن تبلغ فيهما الغايات المستدامة المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام لطرحه في تموز/يوليه ٢٠٠٠ مبادرة "العهد العالمي". وترحب زامبيا بتلك المبادرة الإنمائية. ونرى أن العهد العالمي سيساعد بلدنا في جهوده الإنمائية بطرق شتى.

وأكدت وثيقة نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) من جديد التزامنا بتقوية الأمم المتحدة من أجل تعزيز سلطتها وفعاليتها، فضلا عن قدرتها على معالجة المسائل العالمية بطريقة ناجعة، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق. وأكد قادة العالم من جديد المركز الأساسي

على المسألة الرئيسية: الحاجة إلى الإدارة الجيدة والخضوع للمساءلة، داخل المنظمة وفي الدول الأعضاء على السواء.

وسيطل تعزيز الأمم المتحدة إحدى المهام الرئيسية للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وقد تحقق تقدم حقيقي، بالتأكيد، خلال الدورة السابقة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد ولجنة بناء السلام الجديدة والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث الجديد. غير أننا وضعنا الإطار فحسب؛ والعمل الحقيقي ينتظرنا. وثق آيسلندا في أن الآليات الجديدة، إلى جانب عزيمة الدول الأعضاء، ستسهم في تعزيز الأمم المتحدة.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يشمل إصلاح مجلس الأمن. وكما قلنا في الكثير من المناسبات، تريد آيسلندا إصلاحاً شاملاً لمجلس الأمن من منظور توسيعه وأساليب عمله على السواء. وينبغي زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس لجعله أكثر تعبيراً عن عالم اليوم.

وشددت وزيرة خارجية آيسلندا في بيانها خلال المناقشة العامة الأسبوع الماضي (انظر A/61/PV.20) على قضايا التنمية، وبخاصة، التنمية المستدامة. وأكدت وزيرة الخارجية مجدداً التزام آيسلندا القوي ببرنامج الدوحة الإنمائي. وتعتبر آيسلندا تعليق محادثات التجارة العالمية انتكاسة كبيرة. ونحن نرحب بالجهود الدولية لتخفيف أعباء ديون أفقر البلدان ونؤيدها. كما نشيد بالبلدان التي التزمت بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ستزيد آيسلندا المساعدة الإنمائية التي تقدمها بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً ونحن مصممون على بذل المزيد.

وآيسلندا تؤيد ما قالته سفيرة فنلندا كيرستي لنتونن في وقت سابق اليوم (انظر A/61/PV.24) عن الرد العالمي تجاه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحاجة الملحة إلى العمل

وتعزيزها. إن الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كفاح عالمي يجب على المجتمع الدولي أن يكفل استدامته على كل الصعد. وهو في الواقع كفاح يجب كسبه إذا أريد للمستقبل أن يكون أكثر إشراقاً وأكثر يقيناً للأجيال القادمة.

في الختام ترى زامبيا أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيتوقف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. ومن رأينا أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان مسائل هامة تعزز كل منها الأخرى. ولهذا تقوم الحاجة إلى الشراكة العالمية من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها. ولقد أعرب قادة العالم في إعلان الألفية عن الثقة بأن البشرية يمكنها أن تحرز تقدماً هاماً نحو السلام والأمن ونزع السلاح وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح. فلنرتفع إذن إلى مستوى التحدي ونكفل الوفاء بتلك الأهداف.

السيد هانسن (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية):

يتضمن التقرير السنوي عن أعمال المنظمة (A/61/1) للأمين العام، السيد كوفي عنان، نظرة عامة على المنجزات التي تحققت في العام الماضي - بل وعلى منجزات سابقة - فضلاً عن التحديات المعقدة التي تواجهنا. وهو تذكرة واضحة - وقد يكون للبعض تجلياً - بأن الأمم المتحدة ليست متجراً للكلام.

وفي الوقت الذي نناقش هذا التقرير، يؤدي ٣٠ ٠٠٠ موظف مدني واجباتهم في الميدان و ٦٥ ٠٠٠ جندي ومراقب عسكري و ٧ ٥٠٠ شرطي وأكثر من ١٥ ٠٠٠ موظف مدني دولي ومحلي يخدمون في ١٥ عملية لحفظ السلام وثلاث مهام خاصة سياسية أو لبناء السلام. ونذكر هنا جانباً مهماً واحداً لعمليات الأمم المتحدة، ألا وهو السلام والأمن. والتقرير يساعدنا على إبقاء تركيزنا

يكون هناك أمن بدون تنمية فلا تنمية بدون أمن، كما قيل مراراً وتكراراً في هذه القاعة.

ما فتننا نواجه منذ العقد الماضي، ولا سيما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الإرهاب الذي أصبح الآن أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ولئن كنا نرحب بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية الجديدة لمكافحة الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة بتوافق الآراء (القرار ٢٨٨/٦٠)، فإن آيسلندا تؤكد أن من المهم أن تتفق الدول الأعضاء على الخطوة التالية: معاهدة شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ونحن بحاجة إلى جهود مشتركة - بما في ذلك على أعلى المستويات السياسية في العواصم، من أجل التوصل إلى اتفاق حول القضايا العالقة ذات الصلة بمشروع معاهدة شاملة.

ومن الضروري أيضاً للسلم والأمن على الأجل الطويل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنشيط مبادرات نزع السلاح. ومن المؤسف أن اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لم تتمخض عن أي نتائج. والأمين العام محق في الإشارة إلى خطر الإرهاب المرتبط بأسلحة الدمار الشامل. وتؤيد آيسلندا دعوته إلى المزيد من العمل المشترك بشأن الأسلحة الصغيرة التي تتسبب بدمار لا يمكن احتماله بين قطاعات كبيرة من سكان العالم.

السيدة الرئيسة، لقد ذكرنا سلفكم، السيد يان الياسون، مراراً بأن الأمم المتحدة وتعددية الأطراف لا غنى عنهما في عالمنا اليوم، حيث التهديدات غالباً ما تكون عالمية في نطاقها. ونحن جميعاً بحاجة إلى أن نتذكر ذلك. ونحن نتفق، حقاً، مع ما قاله سفير باكستان منير أكرم بخصوص

المشترك في جميع المجالات المتعلقة بتنمية القارة الأفريقية. والحقيقة، أن الجانب الأكبر للتعاون الإنمائي لآيسلندا يتم مع البلدان الأفريقية.

ونريد أن نرى المزيد من الجهود العازمة من قبل شركائنا في التنمية ووكالات الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي ذلك السياق، نقترح أن تعطي الأمم المتحدة ثقلًا أكبر لعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ونتفق مع الأمين العام على أن تطوير مصادر جديدة ومستدامة للطاقة سيكون تحدياً كبيراً أمام جميع البلدان في السنوات المقبلة. وستواصل آيسلندا الإسهام في العمل في ذلك المجال.

وحماية حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى الأهمية المتزايدة بدرجة كبيرة لحقوق الإنسان في عمل المنظمة. وترحب آيسلندا بذلك التطور. وإنشاء مجلس حقوق الإنسان مثال على ذلك التقدم. وفي ذلك السياق، من المهم أن يبدأ نظام الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان الجديد عمله قريباً. وقد سلمت الدول الأعضاء بأن من مسؤوليتنا حماية جميع الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. والآن يتعين علينا أن نتأكد من اضطلاعنا بتلك المسؤولية.

الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن. وتلك مهمة معقدة متعددة الأوجه. وقد بدأت الأمم المتحدة تركز بدرجة أكبر على منع الصراعات قبل نشوبها. وذلك يتماشى، حقاً، مع النهج الشامل الذي نتبناه بصورة متزايدة في عملنا. فلا يمكن أن

المناطق الخالية من الأسلحة النووية المُعترف بها دولياً في شتى أنحاء العالم. فإ إنشاء تلك المناطق يعزز السلم والأمن الدوليين.

ليس لدينا شك في أن التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، الذي تم في سمبالاتنسك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، يمثل تقدماً كبيراً في غاية الأهمية في الجهود المبذولة لضمان الاستقرار والأمن الإقليميين والعالميين. ودول آسيا الوسطى على استعداد لمواصلة المشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن دخول تلك المعاهدة حيّز التنفيذ.

وتدعم كازاخستان بقوة أنشطة حفظ السلام والجهود الدولية المبذولة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.

ونثني على إنشاء هذه الهيئة الجديدة في إطار منظومة الأمم المتحدة، أي لجنة بناء السلام، التي أقيمت بفضل الجهود المكثفة لجميع الوفود، التي استطاعت التوصل إلى حل توفيقي من خلال المفاوضات.

ولاقتناع كازاخستان بأن مكافحة الإرهاب ذات أولوية عليا، فهي تثني على إطلاق الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونرى في الدعائم الخمس لمفهوم إجراءات مكافحة الإرهاب عناصر لا تنفصل عن الجهود المبذولة لتجنب خطر الإرهاب. وترى كازاخستان أنه ينبغي تطوير التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب بما يتفق اتفاقاً كاملاً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي.

ونظراً لأن الطرق غير المشروعة لنقل المخدرات الأفغانية من آسيا إلى أوروبا تمر من خلال أراضي كازاخستان، فهي تبذل قصارى جهدها لمواجهة هذا الخطر. ولا يمكن أن تكون هذه المكافحة فعالة ما لم تتضافر جهودنا ونحشد موارد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ولهذا السبب على وجه التحديد دعمت كازاخستان مبادرة الأمم

الموضوع في وقت سابق من هذه المناقشة في الجلسة العامة الرابعة والعشرين، من أن الأمم المتحدة ستظل بحاجة إلى قيادة تتسم بسعة الرؤيا والشجاعة والمهارة.

وقد قام الأمين العام السيد كوفي عنان خلال السنوات العشر التي قضاها على رأس الأمانة العامة بدور بارز في "إدخال حياة جديدة إلى المنظمة"، على حد تعبير لجنة نوبل الترويجية. وبما أن هذا آخر تقرير للسيد عنان عن عمل الأمم المتحدة، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على قيادته وعلى عمله بلا كلل - وأقتبس ثانية من لجنة نوبل - "من أجل عالم أفضل تنظيمياً وأكثر سلاماً".

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم

بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على انتخابكم لمنصبكم الرفيع، وأن أعرب عن ثقتي بأن الدورة الحادية والستين للجمعية العامة ستكون ناجحة ومثمرة تحت قيادتكم الماهرة.

كما أنتهز هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره الشامل (A/61/1) الذي لا يكتفي بوصف الإنجازات التي تحققت والمشاكل التي تواجهها في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وإنما يتحدث باستفاضة أيضاً عن الاتجاهات الجديدة في الترابط العالمي، مثل علاقات التفاعل مع المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية.

وتؤيد كازاخستان تبني إستراتيجية متعددة الجوانب بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويمكن إحراز تقدم حقيقي في ذلك المجال إذا أوفت جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها فيما يتعلق بترع السلاح النووي وعدم الانتشار الرأسي والأفقي لأسلحة الدمار الشامل. وكازاخستان مقتنعة بأن المجتمع الدولي، لا سيما الدول الحائزة للسلاح النووي، ينبغي أن يشجع بكل وسيلة ممكنة على إنشاء

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وتؤيد كازاخستان الشراكة العالمية من أجل التنمية بإنشاء نظام تجاري ومالي منفتح، وله قواعده ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي.

وتشك كازاخستان بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق عمليات الإغاثة، وترى أن إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث سوف يتيح للمنظمة القيام بعمليات للإغاثة في الأيام الأولى للأزمات وكفالة توزيع الغوث على نحو أكثر عدلاً. وكانت كازاخستان من أوائل البلدان التي تبرعت لهذا الصندوق.

وترى كازاخستان أن إنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خطوة هامة في عملية إصلاح المنظمة والجهود المبذولة لتعزيز إجراءاتها لحماية حقوق الإنسان. ونرى أن على تلك الهيئة أن تركز جهودها على أكثر حقوق الإنسان التهبا على أساس التحليل غير المتحيز والموضوعي للحالات في جميع أنحاء العالم وتقديم توصيات فعالة.

ونولي اهتماماً وثيقاً للنهوض بالديمقراطية وبناء المجتمع المدني وتعزيز التوافق بين الأعراق والأديان في البلد.

ونعرب عن تقديرنا لجميع الدول التي أيدت ترشيح كازاخستان لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٩. وتشكل سياسة حكومة كازاخستان للحفاظ على أجواء التسامح والوئام في المجتمع جزءاً لا يتجزأ من جهودنا الدولية لتعزيز ثقافة السلام والحوار فيما بين الحضارات.

وليس من قبيل المصادفة أن كازاخستان استضافت منتدى لزعماء الأديان العالمية والتقليدية. وقد أكمل المؤتمر الثاني من مداولاته في آستانة قبل فترة وجيزة. واعتمد الزعماء الدينيون إعلاناً ينادي بإجراء حوار فعلي بين الأديان. ولا يمكننا السماح باستخدام الاختلافات الدينية أداة للكرهية والصراع، وعلينا أن نجنب البشرية حدوث

المتحدة لإقامة مركز إقليمي فيها للمعلومات والتنسيق بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في آسيا الوسطى.

ونود أن نعرب عن امتناننا للبلدان الآسيوية لدعمها المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، الذي يعزز بدون شك تدابير تحقيق الاستقرار وبناء الثقة في آسيا وسوف يهيئ الظروف المؤاتية للتفاعل خدمة للاستقرار والتنمية المستدامة في بلداننا.

وينبغي أن تظل مسائل التنمية بين البنود ذات الأولوية في برامج الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وسوف يظل تنفيذ الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في صدارة أولويات المنظمة في الفترة المقبلة. وكازاخستان ملتزمة بتعهداتها فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وتعمل باستمرار على تنفيذ استراتيجياتها الطويلة الأجل، "كازاخستان ٢٠٣٠"، وبرنامج إبداعي للتنمية الاقتصادية في مجال الصناعة. ويتمثل الهدف الرئيسي للحكومة في مجال السياسات الاقتصادية في كفالة انضمام كازاخستان إلى مصاف أكثر الاقتصادات قدرة على المنافسة.

ويمثل التكامل الإقليمي طريقة ملائمة لمواجهة تحديات عالمنا المعاصر. وتعلق كازاخستان أهمية كبرى على التعاون مع الدول بشأن مجموعة واسعة من المسائل في إطار رابطة الدول المستقلة، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وغيرها من المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تستضيف كازاخستان الدورة الثالثة والستين للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

وكازاخستان، بوصفها أكبر البلدان غير الساحلية في العالم، تحت المجتمع الدولي، وبالدرجة الأولى البلدان المتقدمة النمو، على بذل قصارى الجهد للوفاء باحتياجات

المحرز، وإزاء المستويات الحالية المذهلة للحرمان البشري، والإحصاءات التي قدمها في كثير من المجالات في الواقع مفزعة.

لقد انقضى عام منذ اعتمد قادتنا الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي صدرت عنه التزامات هامة لتمكين البلدان النامية من تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الالتزامات كثيرة وعملية، تتراوح من دمج الأهداف العالمية في العمليات القطرية إلى تحديد أهداف جديدة في أهم مجالات النشاط. وقد أطلق الأمين العام على عام ٢٠٠٥ عام الالتزامات.

ونرحب بحقيقة أنه تم اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية للمساعدة على تنفيذ هذه الالتزامات، بما في ذلك المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، والجدول الزمني التي حددها الكثير من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للإيفاء بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. غير أنه بإلقاء نظرة على تنفيذ تلك الالتزامات خلال العام المنصرم، نتفق مع الرأي بأن التقدم، رغم إحراز بعض النجاحات، كان متواضعاً وناقصاً جداً. وإن الزيادة في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية ليست كافية بالمرّة لدعم الاستثمار الحقيقي على الأرض في البلدان الأشد احتياجاً؛ وإن تعليق جولة الدوحة الإنمائية أدى إلى زيادة الشعور بخيبة الأمل.

ما زالت البلدان النامية تواجه مصاعب بسبب ضغط العولمة وزيادة الحماية في عدد من البلدان المتقدمة النمو. ولم تتبلور بعد شراكة عالمية للتنمية. واختيرت الشراكة من أجل التنمية موضوعاً للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويرى وفد بلادي أننا يتعين علينا أن نركز في هذه الدورة

صدام عالمي بين الأديان والثقافات. وقد أصبح المؤتمر يمثل إسهام كازاخستان في الحوار العالمي بين الأديان.

وكما جاء في التقرير قيد النظر، "إذا كان التاريخ سيحكم على عام ٢٠٠٥ على أساس ما طُرح فيه من آمال، فإن حكمه على عام ٢٠٠٦ لا بد أن يستند إلى ما شهدته هذا العام على صعيد التنفيذ" (A/61/1، الفقرة ٢٧). ولدينا اعتقاد قوي بأنه يجب أن يكون هذا العام والأعوام التالية حقبة لتنفيذ الأهداف التي حددناها بالفعل.

السيد لي لونغ مينه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):

في البداية، أود أن أعرب باسم الوفد الفيتنامي عن امتناننا الصادق للأمين العام كوفي عنان لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة. ونحيط علماً مع الارتياح بأن التقرير يسلط الضوء على هدي التنمية وتحقيق السلام والأمن ويضعهما على رأس أولويات جدول أعمال المنظمة. ونرحب بإدماج التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية ضمن تقرير الأمين العام.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن التعاون من أجل التنمية يحظى بأولوية أعلى في جدول أعمال الأمم المتحدة وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد وضع في صميم الأنشطة العالمية للأمم المتحدة. وهذا يتماشى مع الأولوية التي توليها الحكومات والشعوب في أرجاء العالم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو الوارد في التقرير. ولئن أحطنا علماً بالإنجازات التي تم تسجيلها - مثل الهبوط في نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع؛ وانخفاض معدلات وفيات الأطفال في البلدان النامية؛ والزيادة في عدد من يتمتعون بمرافق الصرف المحسن؛ والزيادة في نسب القيد بالمدارس الابتدائية في المناطق النامية من العالم؛ ومستوى الالتزام ليس من جانب الحكومات فقط، ولكن أيضاً من جانب عامة الناس، والزخم السياسي الناجم عن ذلك، إلا أننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء التفاوت في التقدم

بمكيايين، كما يتعين معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب على نحو وافٍ.

ونخطط علما باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، ونتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى بهدف سرعة التوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

الدول الأعضاء تؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي إصلاح الأمم المتحدة من أجل زيادة فعاليتها وإضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي عليها وتحسين طرق عملها استنادا إلى المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق. ولئن كنا نرحب بالنجاحات الأولية في عملية إصلاح الأمم المتحدة، مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، فإننا ندرك أن هناك الكثير الذي ما زال يتعين القيام به. فثمة حاجة إلى تدابير لتعزيز الدور المركزي للجمعية العامة وسلطتها. ويجب إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتمكن من دعم أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بصورة أفضل. ونحن نأسف للتأخير في هذا السياق ونتعهد بالعمل مع الوفود الأخرى بغية سرعة الوصول إلى حل.

ومجلس الأمن ينبغي إصلاحه من ناحية تكوينه وأساليب عمله على السواء لضمان تمثيله لشواغل ومصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمثيلا حقيقيا، وفقا لما هو منصوص عليه في الميثاق. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد مجددا رأينا بأنه ينبغي توسيع المجلس في فئتي عضويته، وأنه ينبغي أن تكون البلدان النامية ممثلة بصورة أفضل في المجلس.

السيد مييندي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهني الأمين العام على تقديم تقرير ممتاز عن أعمال المنظمة (A/61/1). وقد أثارت اهتمامي بوجه خاص طريقة عرض التقرير. وأول شيء استرعى انتباهي كان إدماج التقرير عن

على تعبئة المزيد من الإرادة السياسية للتعهد باتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ التزاماتنا. ويتطلع وفد بلادي إلى الإسهام في هذه العملية.

وشهد العام المنصرم بقعا مضيئة وبقعا مظلمة على السواء في الصورة الإجمالية للأمن والسلام العالميين. ومن تلك البقع استكمال عملية حفظ السلام في سيراليون وتحويلها إلى بعثة لبناء السلام، والارتداد إلى العنف في تيمور - ليشتي، بعد عام فقط من سحب الأمم المتحدة لآخر جنودها من ذلك البلد في أيار/مايو ٢٠٠٥. وما زالت الصراعات المسلحة والحروب الأهلية التي طال أمدها تهدد أرواح الملايين من البشر وتجعل الكثيرين غيرهم يعيشون في ظروف بائسة. وأضاف الصراع الأخير في لبنان بقعة مظلمة أخرى إلى الصورة. ويتضمن التقرير تحليلا لأداء المنظمة وتقدمها وأوجه القصور لديها في إحلال السلام والأمن في البلدان المعنية.

اسمحوا لي أنؤكد مجددا رأينا بأن الصراع والتوتر لا يمكن حلها إلا عبر الحوار والتفاوض على أساس الثقة المتبادلة والتفاهم، وليس من خلال الإجراءات الانفرادية. ويجب إعادة تأكيد الدور الحاسم للأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن وتعزيز هذا الدور.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن. ونؤكد مجددا إدانتنا القوية لأعمال الإرهاب بجميع صوره وتحليلاته. ونؤيد نداء الأمين العام للمجتمع الدولي بمواصلة العمل معا لمواجهة الإرهاب وإلحاق الهزيمة به. ونرى أن كسب المعركة ضد الإرهاب لا يتأتى إلا باتخاذ تدابير شاملة ومتوازنة تتماشى تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنفاد في هذه المعركة أي تطبيق للانتقائية أو سياسة الكيل

من المحالات. وفي هذا السياق، ندعو إلى تعزيز "مكتب الاتفاق العالمي".

ورغم المساعي الحميدة للأمم المتحدة والبلدان فرادى في مجالي الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، لا يزال السلام هدفا بعيد المنال في الكثير من أنحاء العالم. والحالة في الشرق الأوسط تدعو إلى القلق البالغ. فقد أظهرت الوجهة القبيح للقوة التدميرية لدى البشر. ونأمل أن تُكتب الغلبة للسلام على الحرب، لكي يتسنى لشعوب تلك المنطقة العيش في حسن جوار وسلام ووثام.

وتستأهل الحالات الحاصلة في عدد من البلدان الأفريقية التي توجد فيها بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام مثل السودان، وإثيوبيا، وإريتريا وكوت ديفوار، على سبيل المثال، أن نوليها الاهتمام على سبيل الاستعجال، لكفالة تنويع تلك العمليات بالنجاح. وأفريقيا، بسبب مستوى التنمية فيها، هي أقل القارات قدرة على تحمل الصراعات الداخلية. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام وأمن. وتسبب الحرب في انتشار الفقر وتؤدي إلى تفاقمه. وتعاني الشعوب الأفريقية بالفعل من الفقر الناشئ عن تركة الاستعمار، والعلاقات الاقتصادية الدولية غير المنصفة، والفساد، والحكم السيئ، وتدهور البيئة، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. ولا شك في أن القارة ليست بحاجة فوق ذلك كله إلى الحرب. إننا بحاجة الآن إلى السلام.

ولن تدخر ناميبيا جهدا في السعي إلى السلام. وفي ظل هذه الخلفية، ساهمنا بقوات ومراقبين عسكريين وشرطة في مختلف بعثات الأمم المتحدة في بلدان منها بوروندي وهايي وليبريا وكوت ديفوار وإثيوبيا وإريتريا والسودان وكوسوفو. ولنعط فرصة للسلام. إن ناميبيا قادرة على الإسهام في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ومستعدة لذلك.

التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية في التقرير عن أعمال المنظمة بدلا من جعله موضوعا لتقرير منفصل، مثلما كان الحال في الماضي.

وهذا التطور يبشر بالخير لا فيما يتعلق بزيادة التعاون والاتساق في أنشطة المنظمة فحسب؛ فالأهم من ذلك أنه يضع جدول أعمال التنمية في محور عمل المنظمة. وبعبارة أخرى، إن هدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ليس تزييلا، ولكنه بالأحرى مسألة يمكن من خلالها الحكم على أداء منظمنا وأدائنا نحن كدول فرادى.

لقد حدد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) أهدافا طموحة، ولكنها يمكن بالتأكيد بلوغها، بالنظر إلى الموارد الطبيعية والبشرية والمالية الموضوعة تحت تصرفنا عالميا. فالعالم يمتلك الموارد الكافية لجعل الفقر من ذكريات الماضي. وانتشار الفقر ليس نتيجة نقص الموارد، وإنما نتيجة كيفية تسخيرها. فالموارد لم تُسخر لخدمة البشرية برمتها. والسؤال الذي يتعين أن نجيب عنه هو ما إذا كنا قد اتخذنا الخطوات الأولى لتصحيح ذلك الوضع. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تترجم التزاماتها بموجب إعلان الألفية إلى أعمال.

ونرحب بتضمين التقرير ما يسميه الأمين العام "الأوساط العالمية". والاعتراف بأن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تتعلم كيف تعمل مع دوائر الأعمال والمجتمع المدني مهم. فالتنمية مسؤولية جماعية. والجهات من غير الدول تمتلك خبرة وموارد يمكن تطويعها واستخدامها في جدول الأعمال الإنمائي العالمي. وهي عناصر فاعلة بنفس القدر من الأهمية في جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ومن ثم، فإنه يتعين إيجاد آلية فعالة للتعاون. وتبشر المواءمة بين أنشطة الشركات والأهداف العريضة للأمم المتحدة وبرامجها ومشاريعها بتحقيق مكاسب أكبر للجميع في الكثير

ويكتسي إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه أهمية ماثلة، حتى يضطلع بدور مركزي في تعزيز الحوار السياسي والتعاون الإنمائي والتعمير والتنسيق فيما بعد الصراع. ونأسف للتأخر في اتخاذ قرار بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينص على متابعة ورصد وكفالة خضوع الدول الأعضاء للمساءلة في الوفاء بالتزاماتها إزاء الشراكة من أجل التنمية.

السيد إيويزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، يشعر وفدي بالامتنان لكم لتنظيم هذه المناقشة عن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1) الذي عرضه الأمين العام، السيد كوفي عنان، في ١٩ أيلول/سبتمبر في الجلسة العامة العاشرة، في خطاب مؤثر ما زال يدوي في هذه القاعة.

ويشعر وفدي بالسرور إزاء التقييم المستفيض للسنوات العشر التي قضاها الأمين العام في منصبه الهام. وفي ذلك التقرير تقدم الحقائق بدقة شديدة. ويسرنا أن نلاحظ التقدم الهام الذي تحقق، ونشعر في الوقت ذاته بعميق القلق إزاء القيود التي واجهتها المنظمة في التصدي للتحديات الرئيسية التي تعين على البشرية أن تواجهها في هذه الفترة. ولا شك في أن الأمم المتحدة ساهمت على نحو هام في تغيير وجه العالم. كما أنها غيرت نفسها بشكل كبير خلال هذه الفترة، كما يتجلى في الهيئات المنشأة في إطار الإصلاح والهياكل الجديدة التي أثرت الأمانة العامة حتى يمكنها أن ترقى إلى مستوى مهمتها.

ويتشاطر بلدي الفخر الذي يشعر به الأمين العام، الذي كرس نفسه على نحو تام لمهمة لا حدود لما تنطوي عليه من مطالب. وكانت بنن أيضا من المهتمين ببناء وتنسيق التعاون المتعدد الأطراف الذي شكل روح المشاريع الرئيسية التي اضطلعت بها المنظمة. ولا شك في أن هذه المشاريع قد

ونشعر ببالغ القلق إزاء انعدام التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشكل الأسلحة النووية خطرا شديدا للبشرية. وترى ناميبيا أنه لا يمكن أن يتوقف هذا الخطر البشع إلا إذا تقيدت الدول جميعها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلا إذا نفذت المادة السادسة من تلك المعاهدة تنفيذا تاما. ونود أن نرى عملية شفافة متعددة الأطراف تؤدي إلى تخلص العالم على نحو تام من الأسلحة النووية. ولن يأمن علمنا خطر الأسلحة النووية إلا إذا تم القضاء عليها قضاء مبرما، بما في ذلك القضاء على فرصة وقوعها في أيدي جهات من غير الدول. وفي الوقت نفسه، تود ناميبيا أن تؤكد على حق البلدان جميعها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن المهم، في هذا الصدد، أن تتشاطر البلدان الصناعية معارفها، وخبراتها الفنية، وتجاربها مع البلدان النامية.

ويسعدنا أن نلاحظ أن ١٦٤ بلدا قد صدقت على بروتوكول كيوتو، ونحث البلدان التي لم تصدق بعد على ذلك البروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على أن تفعل ذلك. ويشكل تدهور البيئة واحتمالات تغير المناخ تهديدا خطيرا للجنس البشري. لأن من شأن هذه الأمور أن تؤدي إلى جملة أمور منها زيادة ترسيخ الظلم وتفاقم الفقر. وبالنظر إلى الفارق في مستوى المعرفة، تتمتع البلدان الغنية بقدرية على التصدي لعواقب الكوارث البيئية أكبر من تلك المتوفرة للبلدان الفقيرة.

الأمم المتحدة هي أمل الأمم الفقيرة. ولهذا فإن من الأهمية بمكان تعجيل الأعمال بشأن إصلاح المنظمة، عن طريق إجراء استعراض للولايات وإصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن، بالإضافة إلى توسيع المشاركة والتمثيل والشفافية، إلى جملة أمور أخرى منها سرعة صنع القرار وزيادة الموارد المخصصة لحل الصراعات في أفريقيا بصفة خاصة.

الأعضاء من أن تعرف أين تقف وماذا ظل يتعين القيام به، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة في هذا المجال.

ويؤكد تقرير الأمين العام على تعبئة الموارد الكافية، والحاجة إلى استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار حولة الدوحة من أجل إقامة نظام تجاري عادل بين البلدان الغنية والبلدان النامية، وعلى حماية البيئة. ويوفر لنا هذا صلاحيات شديدة التحديد فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة اتخاذها لتحقيق ما وضعناه من أهداف يجب علينا أن نتابع تحقيقها اليوم، في ضوء فهمنا الحسن للترابط بين الدول الأعضاء، وما ينطوي عليه ذلك من آثار.

إن ذلك النهج، الذي سُلط عليه الضوء في تقرير الأمين العام، يضع أفريقيا حتما في صلب الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة. ويجب أن يظل الأمر كذلك في العقد المقبل. ولدينا الجرأة على الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية عن تلبية احتياجات أفريقيا الخاصة من خلال تقديم المزيد من المساعدة، بشكل أكثر حزما وتساوفا، في مكافحة الآفات التي تعيق تقدمها، سواء في مجال تعزيز الحكم، والحد من انتشار الأوبئة، أو تعبئة الموارد لتطوير قدراتها الإنتاجية.

ويمثل صون السلم والأمن مجالا محوريا لعمل الأمم المتحدة. ويشكل أيضا أكثر المجالات التي تُطلب إلى المنظمة العمل فيها على مدى السنوات العشر الماضية. ويحق لنا أن نرحب بما أظهره المجتمع الدولي من استعداد كبير لنشر موارد بشرية ومالية لمعالجة الصراعات المسلحة ورصد التقدم الكبير الذي أحرزته بعض البلدان الخارجة من الصراع، وخاصة في مجال بناء السلام.

وتتفق مع الأمين العام على أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في ما يتعلق بالتدابير الكفيلة بمنع نشوب

شككت العالم في النقطة التي تتقاطع فيها المصالح الوطنية للدول الأعضاء مع المثل العليا المكرسة في الميثاق. ويشيد بلدي بالأمين العام الذي حاول دائما في الحالات التي أدارها أن يخرج بأفضل نتائج ممكنة في ظل القيود والفرص المرتبطة بظروف تلك الحالات.

وكان من أبرز المنجزات التي تحققت في فترة ولايته الصياغة التوافقية للأهداف الإنمائية للألفية، التي أتاحت الفرصة لإعادة تركيز أعمال المنظمة على مسألة حاسمة الأهمية هي تعزيز التنمية. ويمثل التزام الأمم المتحدة الذي لا لبس فيه بالقضاء على الفقر إنجازا لا سبيل إلى إنكاره، يعتبره الأمين العام بحق إنجازا لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية.

ويرحب بلدي، بصفته رئيسا لمكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا، بإسهام الأمين العام القيم في إعادة تركيز جدول أعمال الأمم المتحدة. ويصح القول إن الأمم المتحدة قد تصدرت بحزم جهود متابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، كما لمسنا بجلاء في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لإجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج العمل (انظر A/61/PV.7-PV.9).

وبالإضافة إلى الاجتماع الرفيع المستوى، تتيح التبادلات الشديدة الأهمية للآراء، في المناقشة العامة في الدورة الحادية والستين بشأن موضوع تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، الفرصة للنظر في آفاق التقدم في ذلك المجال بطريقة أكثر إيجابية.

وتتطلب هذه الشراكة تحديدا واضحا للالتزامات المعنيين واستعدادا معلنا للاضطلاع بها بحسن نية. ويجري تقرير الأمين العام في هذا الشأن تقييما للحالة يمكن الدول

على ضوء المناقشات التي جرت في المؤتمر الاستعراضي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه عام ٢٠٠٦.

ولا بد من تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان للحفاظ على الكرامة الإنسانية، وصون السلم وتعزيز التنمية. ونرحب بما أبداه الأمين العام من التزام راسخ بهذه القضية، والنتائج الجديرة بالثناء التي آلت إليها أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال على مدى السنوات العشر لفتري ولايته. ويمثل بلدي نموذجاً حياً لانجازات المجتمع الدولي في هذا المجال، مثلما يدل على ذلك الانتقال السلمي للسلطة الذي حدث هناك في آذار/مارس ٢٠٠٦. وبالنيابة عن حكومة بنن، أغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى، من على هذا المنبر، عن عميق امتنان شعب بنن على الدعم المالي الذي مكنه من إجراء انتخابات في حينها وتدير حالات مرتبطة بتلك الانتخابات بصورة سلمية ومناسبة - وإن أمكنني القول - رائعة.

ويجب أن تظل الديمقراطيات الناشئة تستفيد من الدعم الفعال للأمم المتحدة بغية توطيدها. وينبغي أن تظل قادرة على الاستفادة من هذا الدعم في السنوات المقبلة عند الاقتضاء. ولذلك الغرض، لا بد، في جملة أمور أخرى، من استعادة موارد صندوق الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية بسرعة حتى يتسنى لذلك الصندوق تلبية ارتفاع الطلب على المساعدة الذي تبدى في الدعوة إلى تقديم مشاريع اقتراحات في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بأنشطة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونؤيد تماماً تنفيذ خطته الإستراتيجية، التي ستمكن من الإسهام بشكل كبير في تحسين حالة حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم.

وفي مجال آخر، تستحق الجهود الكبيرة التي بُذلت لمساعدة السكان المنكوبين وضحايا الكوارث الطبيعية الثناء،

مزيد من الصراعات المسلحة. واليوم، عندما نرى حدود النمو المتسارع لعمليات حفظ السلام، على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على زيادة فعاليتها في مجال منع نشوب الصراعات. وهنا، فإن للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891) ما يبررها بشكل مقنع.

ويشكل تحليل الأمين العام للتطورات المستجدة على مدى السنوات العشر الأخيرة بشأن المسائل الحيوية المتمثلة في نزع السلاح ومنع الانتشار، تحدياً للدول الأعضاء المسؤولة عن حالة الجمود في ذلك المجال منذ عام ٢٠٠٠. وبالفعل، من المؤسف أنه لم تُتخذ أي مبادرة رئيسية لإزالة خطر وقوع انفجار نووي، وهو الخطر الذي لا يزال يهدد البشرية بسبب وجود قوات الدول الحائزة للأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى، واحتفاظها بمخزونات هائلة من الأسلحة النووية.

وقد أصاب الأمين العام عندما ذُكر بضرورة منع حدوث حالة فظيعة من زعزعة الاستقرار التي قد تنجم عن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة جراء وقوعها في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا ألا نغفل أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) اتخذ باعتباره إجراء متحفظاً لمعالجة فراغ قانوني يجب سده بالتفاوض على اتفاقية دولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الأطراف الفاعلة من غير الدول.

أمّا في ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فيسعدنا أن تقرير الأمين العام عبر عن شواغل البلدان التي تعاني من العواقب الضارة لعدم ضبط انتشارها الناجم عن استمرار الاتجار غير المشروع بها على الرغم مما بذل من جهود لمكافحة. وفي الدورة الحالية، من المهم للجمعية العامة أن تتفق على اتخاذ تدابير لتعزيز تلك الجهود

قبل - وجميعها أمور وثقتها باستمرار وفي الزمن الحقيقي وسائط الإعلام العالمية.

وتوظف الأمم المتحدة ٩٠.٠٠٠ موظف ولديها ميزانية سنوية تبلغ ١٠ بلايين دولار، وبالتالي يمكن مقارنتها بحجم العديد من الشركات الاندماجية الدولية. ويجدر بالإشارة أنه تم القيام بكثير من العمل بموارد قليلة، ولكن من الواضح أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد من العمل، إذا أردنا أن نتمكن من التصدي للتحديات اليومية لعالمنا. ولا بد من حشد المزيد من الموارد البشرية والمالية للتصدي للكوارث البيئية وتمويل عمليات حفظ السلام، وجهود حماية حقوق الإنسان، ورصد الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والمبادرات الأخرى، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى الترتيب، بطريقة عادلة ومتوازنة، للنمو الاقتصادي للمحرومين والفقراء.

ويتعين علينا نحن في الأمم المتحدة أن نقوم بالمزيد من التخطيط بحيث نستمكن من الاستعداد للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للعدد المتزايد لسكان العالم. وعلينا أيضا أن نعمل بشكل حاسم بشأن جميع القرارات التي تمت الموافقة عليها حتى الآن وأن نرصد تنفيذ هذه القرارات.

ولا بد لنا تحت قيادتكم، سيدي، أن نعيد تشكيل الجمعية العامة، وفقا للميثاق، لتصبح محور هيكल الأمم المتحدة - منتدى واقعا ومفتوحا، يمكن فيه فحص المشاكل وحلها بطريقة حسنة التوقيت استجابة للعديد من الأزمات. وعلاوة على ذلك، فإنني على يقين بأن جميع الدول الأعضاء التي يبلغ عددها ١٩٢ دولة الممثلة في هذه القاعة توافق على أن يجري إصلاح مجلس الأمن في المستقبل القريب. وسان مارينو تشارك رغبة العديدين بيننا في أن نبدأ مجددا بإجراء مفاوضات جديدة ومفتوحة وشفافة. وأؤمن، سيدي، بأنه في ظل قيادتكم سيتم تحقيق هذا الهدف.

شأنها في ذلك شأن التدابير المتخذة لكفالة تقديم مساعدة من هذا القبيل بوقت أسرع. وهنا، نضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في المناشدة بشأن تيسير وصول موظفي العمل الإنساني إلى الضحايا وضمان حقوقهم.

وأخيرا، نشيد مرة أخرى بالأمين العام على مشاطرته الرأي مع الدول الأعضاء بشأن الطابع الملح لضرورة الإصلاحات المعتمدة في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، وعلى دعمه، بخبرته المعهودة، تنفيذ التدابير المتفق عليها. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة المشاورات للمضي قدما بالإصلاح في المجالات التي توقفت عملية الإصلاح فيها حتى نستطيع تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها في كفالة بقاء البشرية، وسعيها للتوصل إلى حلول مناسبة لما نواجهه من مشاكل وتحديات.

ووفد بلدي يثني على العمل الرائع الذي أنجزه الأمين العام معالي السيد كوفي عنان على رأس الأمم المتحدة. ونأمل أن يواصل خلفه دون انقطاع المشاريع التي بدأت، لما فيه خير شعوب الأمم المتحدة، التي لا تزال تعلق آمالها على المنظمة في سعيها لتحقيق الرفاه والأمن وحفظ الكرامة الإنسانية في مواجهة تهديدات وتحديات معلومة ومجهولة.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية):

نود أن نشكر الأمين العام ليس على تقريره عن أعمال المنظمة فحسب (A/61/1)، بل الأهم من ذلك أيضا، على العمل الرائع الذي أنجزه طوال السنوات العشر الماضية. وخلال فترة ولايته، تعين على الأمم المتحدة أن تستجيب لتغيرات لا يمكن التنبؤ بها وتحديات تمثل تهديدا، بما في ذلك انفجار الأوبئة على نطاق العالم، والكوارث الطبيعية المدمرة، والهجمات الإرهابية في جميع أرجاء العالم، والجوع الشامل بين الفقراء، والاضطراب الدولي على مستوى لم يشاهد من

فقرات التقرير، بل تبدو وكأنها خيط مشترك يتخلل معظم التقرير. وتتفق مع تأكيد الأمين العام على أن الدولة لم تذو أو تصبح زائدة عن الحاجة - بل على العكس تماما. وبينما تصبح المجتمعات معقدة أكثر من أي وقت مضى، وبينما تحيك العولمة نسيجاً معقدا للعلاقات بين الأفراد والجماعات، بصرف النظر عن الحدود، وبينما الأنشطة اليومية الهامة في المجالات الاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية تتحرر من السيطرة المباشرة للدولة، فإن دور الدولة يتغير على نحو أساسي. وفي ظل تلك الظروف، لا يمكن للدولة بعد الآن أن تعمل بوصفها إدارياً؛ بل يتمثل دورها في ضمان الحقوق، وعليها أن تصبح في خدمة الأفراد والمجتمعات، وتتصرف بوصفها منتدى أو منظماً أو محكماً أو وسيطاً.

إن التغيير في تصور دور الدولة لا يقتصر على السياسة الداخلية، وإنما يحدث أيضاً تأثيراً كبيراً في ما يتعلق بالعلاقات الدولية، على النحو الذي تشدد عليه بشكل واضح فكرة المسؤولية عن الحماية، التي أكد عليها رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي.

وتتعلق النتيجة المباشرة الأخرى لهذا التطور للأمم المتحدة بمدى وطابع تعاون المنظمة مع المجتمع المدني وعالم الأعمال التجارية. وتبرز أهمية هذا التعاون على نحو مناسب في هيكل التقرير، الذي يكرس فصلاً كاملاً لهؤلاء الشركاء العالميين الجدد. ويحدونا الأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من البناء على المبادرات والتجارب الإيجابية التي حصلت في الأعوام الأخيرة، وبالتالي تتمكن من تكثيف الأشكال المختلفة للتعاون مع هذه الأطراف الفعالة الأساسية في جو من احترام الاختلافات ووفقاً لقواعد محددة بشكل واضح.

ويتعلق تعليقي الثالث بصورة مباشرة أكثر بالأمم المتحدة. إن المنظمة تواجه اليوم العديد من التحديات التي تبرز الضرورة المتزايدة للتعاون الدولي الوثيق الذي يقوم على

السيد مورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/61/1) و (Corr.1)، الذي يضع أنشطة الأمم المتحدة في سياق التحديات التي تعين على المنظمة أن تواجهها بعد العديد من التغيرات الرئيسية التي اتسمت بها البيئة العالمية خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية. وبالتالي يزودنا التقرير بفرصة هامة لصرف انتباهنا للحظة عن الحوادث الحالية وللتعليق على الأقل على بعض المراحل الهامة التي توصلت إليها الأمم المتحدة في مساعيها الحالية.

ودار كلام كثير اليوم وخلال الأسابيع القليلة الماضية، ولن أكرر مواقفنا بشأن مسائل السلام أو التنمية أو حقوق الإنسان أو البيئة. وسأقصر تعليقي على ثلاثة مجالات فقط.

يتعلق تعليقي الأول بهيكل التقرير ذاته، الذي يبرز المجالات الرئيسية الثلاثة لتركيز أنشطة الأمم المتحدة وهي: التنمية، التي نفهمها دائماً بوصفها التنمية المستدامة - بمعنى أنها يلزم أيضاً أن تأخذ في الاعتبار البعد البيئي؛ والسلام والأمن؛ وحقوق الإنسان والديمقراطية.

إننا نرى أن الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين تلك المجالات شكل تطوراً مفاهيمياً هاماً للغاية لاجتماع القمة العالمي. والنتائج المحتملة لهذا التبصر من حيث الطريقة التي نصوغ بها السياسات وننفذها نتائج كبيرة، ولكن ما زال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل ترجمة هذا النهج الجديد في سياساتنا. وتشكل القدرة على العمل في تلك المجالات الثلاثة، وعلى القيام بذلك العمل على المستوى السياسي ومستوى العمليات على السواء، إحدى أثمن صفات الأمم المتحدة.

ثانياً، أود أن أبرز الأفكار الهامة للأمين العام بشأن الدور المتغير للدولة - وهي أفكار تكمن في العديد من

حصاد أعمال هذه المنظمة، التي تعلق عليها شعوبنا آمالا عراضا، وبالتالي الوقوف على مواطن النجاح والإخفاق. وبالرغم من انصرام عدة عقود على إنشاء هذه المنظمة، فإنها ظلت عاجزة في كثير من الأحيان عن الاستجابة لطموحات الآباء المؤسسين. وينطبق هذا بشكل أكثر تحديدا على مجلس الأمن، الذي وضح أنه، بتشكيله غير الديمقراطي الحالي، يشكل حجر عثرة أمام تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون داعية لتحقيق الديمقراطية في وقت هي أكثر عجزا عن تحقيق ديمقراطية حقيقية لنفسها. إن مجلس الأمن، وبتأثير قوى نافذة فيه، أصبح في كثير من الأحيان جزءا من المشكلة، وليس أداة للحل. إن إعطاء الأمم المتحدة دورا جديدا يتطلب، أول ما يتطلب، إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن؛ وإلا فإن هذه المنظمة ستجد نفسها تدور في حلقة مفرغة من الأجنحة الخاصة وازدواج المعايير.

إننا نتابع باهتمام تجربة الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف. ونأمل ألا يلقي هذا المجلس مصير لجنة حقوق الإنسان القديمة. كما نأمل أن تضطلع لجنة بناء السلام بواجباتها دون إخلال بالتفويض الممنوح للأجهزة الأخرى بالأمم المتحدة.

لقد لفت نظرنا أن تقرير الأمين العام أفرد جانبا لتعاون منظمة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، ونأمل أن تُلقى الأمم المتحدة بثقلها خلف دعم المنظمات الإقليمية، توفيراً للمال والجهد، وتحقيقاً لمبدأ حل المشكلات الإقليمية عن طريق المنظمات الإقليمية نفسها. إننا نحیی، في هذا الشأن، الدور العظيم الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بمشكلة دارفور. ونأمل أن يفی المجتمع الدولي بتعهداته لجهة دعم الاتحاد الأفريقي ماديا ولوجستيا، لإكمال

أساس القانون ويتم تنفيذه في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف. وإن الجهود الهامة للإصلاح مستمرة في ذلك السياق - وهي إصلاحات يجب أن تمكن الأمم المتحدة من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أشير فقط إلى أحد تلك الجهود الحالية للإصلاح - الجهد المرئي بصورة أكبر للجمهور العام ويحظى بأهمية رمزية كبيرة على السواء، وهو بالتحديد، إصلاح مجلس الأمن. إن طابع التحديات المعاصرة - على النحو الذي يؤكد عليه تقرير الأمين العام - يتمثل في أن أي صيغة تشمل عددا محدودا من الدول لا يمكنها بعد الآن أن تستجيب بشكل سليم للوقائع الجغرافية السياسية اليوم. ونظرا لهذا، ترى سويسرا أن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يرافقه إصلاح أساليب عمل المجلس بغية جعل المجلس أكثر تمثيلا وشفافية وبغية تعزيز سلطة قراراته.

ولا يسعني أن أختتم بياني بشأن التقرير الأخير للأمين العام الحالي عن أعمال المنظمة بدون تكرار الشكر الصادق من بلدي للأمين العام ذاته. فخلال الأعوام الـ ١٠ الماضية نجح الأمين العام في أن يحدد بوضوح التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة من جراء الاضطرابات العديدة والمفاجئة التي حصلت في الساحة الدولية. وأظهر حكمة وجَلدا في تزويد المجلس بتحليلات متبصرة لتلك التطورات، بالتوافق مع اقتراحات للعمل والإصلاح، أثرت تأثيرا هاما على النقاش السياسي وآتت أكلها. ويأتي التقرير الحالي بمثابة نموذج هام. وإننا نهنئ الأمين العام تهنئة حارة.

السيد عبد الحليم (السودان): نود أن ننوه بأهمية الموضوع قيد النظر، الذي يتناول تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. إننا إذ نشكر الأمين العام على هذا التقرير، نشير إلى أنه من حسن الطالع أن تبدأ الجمعية العامة مداولاتها عقب مرحلة المناقشة العامة بهذه الوثيقة التي تتناول

التاريخ مثلما دخلت في السابق وطوال العقود الماضية الدعوات والأمني الخاصة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

ولم يتضمن التقرير، رغم غزارة ما ورد فيه، بندا خاصا بقضايا التعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا. ونأمل أن يتضمن التقرير المقدم إلى هذه الجمعية في عامها المقبل دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي، العلمي والتقني، بين أعضائها، وذلك لأهمية هذا الجانب ليس في تعزيز التعاون الدولي فحسب، وإنما أيضا لدور العلوم والتكنولوجيا في ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها لشعوبنا.

وإذ تعكف الأمم المتحدة على اختيار أمين عام جديد لها، فإننا نأمل أن يتمكن من يتم اختياره لهذا الموقع الدولي الهام، من إضفاء الفعالية والدينامية المطلوبة، على أعمال ونشاطات المنظمة، وأن يوفر لهذه المنظمة المهنية والحرفية والتجرد والحيادية، لأن من شأن ذلك تعزيز تعاون الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العلاقات الدولية.

السيد زيودي (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل والأخير عن أعمال المنظمة في السنة الأخيرة لولايته. ويرحب وفدي ترحيبا خاصا، بتركيزه على جهود المنظمة في تنفيذ إعلان الألفية. وسيعقب وفدي بإيجاز على كل من قضايا التنمية وقضايا السلام والأمن التي تم إبرازها في التقرير.

ومن المشجع أن نلاحظ أن تقدما قد أحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويجدر التذكير هنا بأنه، قبل صدور الأهداف الإنمائية للألفية، سبق أن أكد توافق آراء مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على الحاجة إلى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية،

تفويضه، وتنفيذ اتفاق أبوجا، وإكمال مسيرة السلام والاستقرار في ربوع بلادي، والتي وجدت دعما هائلا بتحقيق اتفاقية السلام السودانية الشاملة في جنوب السودان.

وإننا، إذ نشيد بدور الاتحاد الأفريقي ونثمنه، نحذر من أجنحة بعض القوى الكبرى صاحبة الأجندات الخفية، ودفعها لطبول الحرب واتخاذها قضية دارفور كمدخل لاستهداف السودان، ونهب موارده، والتأثير على قراره الوطني المستقل. وفي هذا الشأن، فإن الأمم المتحدة، لكي تكون فعالة في عالم متجدد ومتعوم، ينبغي أن تنأى بنفسها عن الأجندة الخاصة لبعض أعضائها النافذين الذين دأبوا على استغلال المنابر الدولية لخدمة أغراضهم، وهو ما يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين.

لقد لفت نظرنا، بكل التقدير، أن التقرير قد أورد جانباً هاماً بشأن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتوفير الدعم لتنمية أفريقيا، الذي ينبغي أن يتصدر أولويات الأمم المتحدة. إن جهد الأمم المتحدة ينبغي أن يرتبط أيضا بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينطبق ذلك على وجوب تعزيز تدفقات الموارد إلى أفريقيا، ومعالجة مشكلة المديونية، وإيلاء اهتمام أكبر لأقل البلدان نمواً. ونأمل أن يتعزز ذلك، ويُربط بشكل قوي وفعال بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن بلادي تولي أهمية خاصة لإعلان الألفية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. إننا نأمل أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بدور هام في مجال متابعة ورصد الالتزامات الخاصة بأهداف الألفية. وينبغي أن يُصار إلى مؤشرات تقييمية لمردود أهداف الألفية، بما في ذلك دراسة معوقات التنفيذ، حتى لا تعيش دولنا النامية حلقة مفرغة أخرى من عقود التنمية الضائعة، وألا يدخل الحديث حول الأهداف الإنمائية للألفية أضابير

ويجري تنفيذه الآن. ولا يزال التخفيف من حدة الفقر عن طريق الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية يشكل حجر الزاوية في برنامجنا الإنمائي.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا الكامل لتوصيات الأمين العام، وعلى وجه التحديد التوصيات التي تتضمن إدماج أهداف جديدة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، بغية التوصل إلى تعميم إمكانيات التمتع بالصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، وإتاحة سبل الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية لكل من يحتاج إليه بحلول عام ٢٠١٠، وخفض معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.

أما فيما يتعلق بالسلام والأمن، فيشير التقرير إلى أن الميزانية السنوية للمنظمة المخصصة لحفظ السلام وغيره من العمليات الميدانية قد ازدادت بدرجة كبيرة. كما يذكر أن نصف الصراعات وعمليات حفظ السلام في العالم توجد في أفريقيا. ومع أن من المشجع أن تولي المنظمة الاهتمام الواجب لحل المشاكل في أفريقيا، فذلك أيضا مؤشر على أن إحلال السلام في ربوع القارة يمثل تحديا هائلا. وتحتاج أفريقيا أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من الموارد لتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية من أجل النهوض بمستويات معيشة شعوبها. لذلك، من المخيب للآمال أن تستحوذ تسوية الصراعات على نصيب الأسد من موارد الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، ما فتئ بلدي يسعى لتحقيق السلام والأمن في منطقته منذ سنوات عديدة. وكما هو معلوم للجميع، فإن إثيوبيا من البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام في منطقتنا. ونشارك حاليا في ليبيريا ونجندا في إنجاز المهمة في بوروندي. وأوفدنا مراقبين أيضا إلى كوت ديفور. ونرى أن العمل في تعاون وثيق مع البلدان الأعضاء الأخرى يمكن أن يعزز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام والوساطة وأن يضمنها. ولهذا السبب شدد

حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية زاد إلى ١٠٦ بلايين دولار. ونتيجة لذلك، هبطت معدلات الفقر المدقع، وظهرت دلائل على تحسن الأحوال في مجال صحة الطفل، والصرف الصحي، والحصول على المياه المأمونة والتعليم الابتدائي.

ومع ذلك، ورغم هذه الصورة الإيجابية بشكل عام، يبقى التحدي المتمثل في تفاوت درجات التقدم. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، لم يحدث أي تغير ملموس في عدد من يعيشون تحت خط الفقر. وكما كشف التقرير المعني بالحالة الاجتماعية في العالم لسنة ٢٠٠٥، والمسح الاقتصادي والاجتماعي العالمي في عام ٢٠٠٦، فإن المنطقة ما زالت متخلفة عن سواها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، نوافق على ما أكدته الأمين العام من أن توفير الدعم لأفريقيا يتصدر أولويات الأمم المتحدة.

وبلدي، من جانبه، يعمل جاهدا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد خصصنا نصيب الأسد من الموارد الهزيلة المتاحة لنا، لتطوير البنى التحتية، وتحسين القطاع الاجتماعي وبناء القدرات، وهي أمور نحتاجها لضمان نجاح جهودنا الإنمائية.

وفي السنوات الثلاث الماضية، سجل اقتصادنا معدل نمو بلغ ٩,٥ في المائة في المتوسط. ونمت الصادرات خلال نفس الفترة بنسبة ٢٨,٥ في المائة في المتوسط. وزاد القيد بالمدارس الابتدائية من ٣٠ في المائة في أوائل التسعينات إلى ٨٩ في المائة في الوقت الحالي. ولتحسين قدرتنا على التنمية، يجري بناء ١٣ جامعة إضافية. واستنادا إلى هذه النتائج المشجعة، أعد برنامج إنمائي ثان مدته خمس سنوات، يعرف باسم "برنامج للتعجيل بالتنمية واستدامتها لإنهاء الفقر"

وقد أعرب وفدي مؤخرا في بعض المؤتمرات والاجتماعات بشأن نزع السلاح عن قلقه العميق إزاء جمود المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن تغتنم منظومة الأمم المتحدة برمتها هذه الفرصة للاعتراف بالصلات التي تربط بين نزع السلاح والتنمية والشواغل الإنسانية وتلتزم بالأخذ باستراتيجيات وبرامج للحد من الطلب على الأسلحة ومن العنف المسلح.

وفي مجال المساعدات الإنسانية، يعد إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث والنظام الإبداعي للتنسيق بين المجموعات من التعديلات الهامة على النظام الحالي للمساعدة الإنسانية. ويتطلع وفدي إلى متابعة تطورهما عن كثب. وفي تنسيق الإغاثة الإنسانية، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور ريادي في الموازنة بين استقلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبين ضرورة تقديم المساعدة الفعالة لأكثر الفئات ضعفا.

ويتفق وفدي مع الملاحظة التي وردت في التقرير من أن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية المتعلقين به. ومع أن الوباء يبدو تحت السيطرة في بعض البلدان، فإن بلدانا كثيرة أخرى تبدو عاجزة عن مواجهة انتشار هذا المرض. ونحسن صنعا بمواجهة هذه المسألة بمزيد من المبادرات الموجهة والتعلم، على سبيل المثال، من الأعمال المحددة التي تتخذ في مجال الديون الأجنبية مع أفقر البلدان المثقلة بالديون. ومن شأن تركيز مواردنا المالية والسوقية والبشرية أن يُمكِّن أكثر البلدان تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من وضع حد لهذا البلاء وتوطيد الأمل في أن تغلب البشرية على هذه الجائحة في جميع أنحاء العالم.

ورغم أن الأمر يقتضي بذل مزيد من الجهد لضمان الوفاء بجميع التزامات عام ٢٠٠٥، من المهم فهم اتساع

الأمين العام في تقريره على ضرورة دعم المجتمع الدولي لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى حل الصراعات وقيئة الأوضاع المؤاتية للسلام.

وأخيرا، أود أنؤكد مجددا أن إثيوبيا سوف تستمر كما تفعل الآن في مشاركتها الفعلية في أنشطة الأمم المتحدة، بغية جعل عالمنا أكثر أمانا وأكثر سلاما.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي بصفته دولة مراقبة.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي)
(تكلم بالانكليزية): إذ ننظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، يود وفدي أن يتوجه بالشكر له ولمساعديه على عملهم في الميدان وفي إعداد هذا التقرير الشامل.

وكما يقال كثيرا، ليس الإصلاح حدثا بل هو عملية. ويمثل هذا العام مناسبة هامة ترمي إلى كفالة استمرار هذه العمليات. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمواصلة السعي الحثيث من أجل تحقيق الإصلاح. وفي إيجاد قدرة لدعم الوساطات في إطار إدارة الشؤون السياسية مثال على الكيفية التي يمكن بها النجاح في تعديل الهياكل القائمة لتلبية احتياجات عالمية. بيد أنه، رغم التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يلزم أن يؤدي في كثير من المجالات المختلفة.

ونتفق مع الأمين العام في آرائه بشأن أهمية منع نشوب الصراعات ومسؤولية الحماية. وفي الوقت ذاته، نود التشديد على ضرورة الربط بمزيد من الوضوح والفعالية بين مجالي الأمن والتنمية. ومع أن انعدام التقدم الراهن في مجالات المعونة الإنمائية وإصلاح التجارة يهدد أمن الجميع ورفاههم، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على النقيض من ذلك، ييسر بالتقدم الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والحد من الإرهاب وزيادة الوثام الاجتماعي.

ويرحب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بكل الالتزامات الإنمائية، ولكنه يشدد على الافتقار إلى الالتزامات البيئية حاليا وإلى انعدام الشعور بالإلحاحية في إطارها. وقد أدى ذلك إلى مزيد من عرقلة التقدم، البطيء أصلا، بفعل عوامل زيادة تواتر حدوث الكوارث الطبيعية والصراعات واتساع حجمها. لذلك يدعو الاتحاد المجتمع الدولي إلى الالتزام بقدر أكبر والإلحاحية أشد باستئصال شأفة الفقر وبالأخذ بتحسينات البيئة الأساسية في ضمان وتوطيد المكاسب في تحقيق الرفاه الشامل والتنمية الاقتصادية للفقراء.

ويتعشم الاتحاد أن تنظر الأمم المتحدة في منح ولايات إضافية بشأن المسائل الواسعة المتعلقة بالقضايا البيئية. وإن الاتفاقات التي تم إبرامها خلال المشاورات غير الرسمية، التي جرت أثناء الدورة الستين للجمعية العامة بخصوص الإطار المؤسسي للأنشطة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة، شملت اقتراحات تستهدف تعزيز التنسيق وتحسين التوجيه السياسي وتعزيز المعرفة العلمية، وتوطيد الامتثال للمعاهدات، وإدماج الأنشطة البيئية في إطار التنمية الاقتصادية على الصعيد التشغيلي بطريقة أفضل. ويعمل الاتحاد على زيادة الأخذ بتلك الأفكار دعما للولايات المحتملة بخصوص المصالح البيئية الواسعة.

وعلاوة على ذلك، يتطلع الاتحاد إلى التوصيات التي سيصدرها مستقبلا فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وبالتحديد في ما يتصل بالقضايا البيئية كالموارد المائية والتصحر والتجارة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وتغير المناخ وإزالة الغابات. ويقدر الاتحاد الاعتراف بأهمية ترسيخ الروابط مع المجتمع المدني، ويأمل أن تتناول الدول والمنظمات تلك الاقتراحات في برامج عملها.

نطاق الالتزامات المقطوعة. وكانت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي وثيقة جرى التفاوض بشأنها وصياغتها بدقة من أجل إحداث توازن بين الآراء التي يتشبث بها أصحابها. ومن الأهمية القصوى لدى تنفيذ هذه الوثيقة الحفاظ على احترام هذا التوازن الدقيق. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم التأكيد مجددا على أن قادتنا رأوا في كفالة سبل التمتع بالصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٤، وسيلة لتحقيق هدف الحد من وفيات الأمهات ولم يروها هدفا في حد ذاتها.

وأخيرا، يحدونا أمل صادق في أن تواصل دورة الجمعية العامة هذه الانتقال من الالتزامات إلى الأفعال، وأن تتمكن الأمم المتحدة من الاستمرار في عملية التحول إلى مؤسسة مستعدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعطى الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيد باغوات - سينغ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): التقرير المتعلق بأعمال المنظمة دائما وثيقة شاملة تتضمن استعراضا عاما لأنشطة الأمم المتحدة وبرامجها. وسيعلق الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على المسائل المتعلقة بالبيئة والحفظ.

وأعربت الجمعية العامة عن قلقها من بطء التقدم وتباينه في استئصال شأفة الفقر، وأكدت الالتزام الدولي بالنهوض بمزيد من الكفاءة بالغايات الأساسية للتنمية الاقتصادية مع التركيز على "تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية". بيد أن معظم الدول لم تعرب عن هذا الالتزام بفعالية ولم تشر إلى مصادر القلق البيئية إلا لما أثناء الأسبوعين الأولين المناقشة العامة.

التصدي للفقير. ونحن مستعدون لمؤازرة جهود الجمعية في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/61/1 والتصويب ٢١؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات بشأن المقرر الذي اتخذته الجمعية من فورها.

السيد دوغان (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يتناول تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوثيقة A/61/1، موضوعاً شاملاً بقدر شمول أي تقرير آخر. وهناك نقاط عديدة نروم التعليق عليها، كما فعل آخرون في النظر في البند اليوم.

إن الجمعية "أحاطت علماً" بتقرير الأمين العام من فورها. وينبغي ألا يفسر تأثير إحاطة الجمعية علماً، كما هو مفهوم عموماً، على أنه إقرار رسمي لمحتوى التقرير، بما في ذلك المقترحات الواردة فيه. ويسترعي وفدي انتباه الجمعية خصوصاً إلى الفقرة ٢٤ من التقرير. وإن الولايات المتحدة لا توافق على اقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ٢٤ بإضافة أهداف أخرى إلى الأهداف الإنمائية للألفية أو استحداث أهداف جديدة. ولقد حدد اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الأهداف الإنمائية للألفية عن صواب كأهداف وغايات إنمائية تم الاتفاق عليها في مؤتمر قمة الألفية. وقد حدد اجتماع القمة العالمي تلك الأهداف في العام الماضي وينبغي ألا تُغير.

ونعتقد أن الاستدامة البيئية تمثل أحد الأعمدة الرئيسية للحملة العالمية لمكافحة الفقر - بأن شأفة الفقر لا يمكن استئصالها إلا إذا جرت صيانة النظم الايكولوجية في العالم التي تدعم رفاه الشعوب وإدارة تلك النظم بطريقة ملائمة. وتبين خبرة الاتحاد والعديد من المنظمات الأخرى المنخرطة في الحفاظ على المجتمعات المحلية وتنميتها بوضوح وجود علاقة مباشرة بين صحة النظم الايكولوجية وفرص الفقراء المعدمين لزيادة أمنهم الغذائي وتحسين حالتهم الصحية، وبناء أصولهم وتقليل المخاطر التي تحقّق بهم، والتمتع بحياة أكثر أمناً. وعلى العكس من ذلك، فإن التدهور البيئي والتصحر والتلوث وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة وعدم تساوي فرص الحصول على الماء ونظم الإنتاج الإيكولوجية ترتبط كلها بانخفاض في رفاه البشر. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بزيادة الوعي بالضرورة المتأصلة للحفاظ على البيئة.

ويرى الاتحاد أنه بغية التنفيذ الفعلي لشراكة عالمية من أجل التنمية لا بد من إيلاء الاعتبار التام للمصالح البيئية في إطار سياسات الأمم المتحدة وعملياتها دعماً للتنمية الاقتصادية. والاتحاد الذي تتألف عضويته من ٤٢ دولة، هو الهيئة الوحيدة المتمتعة بالخبرة العلمية والقادرة على المساهمة في الخلفية العلمية للأمم المتحدة في ميدان الحفاظ على البيئة. وأن عملنا المتعلق بتحسين النظم الايكولوجية الساحلية، ومبادراتنا بخصوص الماء والطبيعة، وما نضطلع به من عمل بشأن الغابات والمناظر الطبيعية، واستراتيجيات مصايدنا، ومؤتمرنا المنعقد مؤخراً حول التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي الأوروبي، تبرز جميعها القيمة الحقيقية لعملنا.

ونعشّم أن تواصل الجمعية التركيز المستمر على ضرورة الحفاظ على كوكبنا وثراء مواردنا البشرية والطبيعية. ويلتزم الاتحاد التزاماً عميقاً بالعمل على جعل الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها أكثر فعالية في

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

السيد ستيغس (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن الجمعية العامة، بإحاطتها علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1)، أقرت توصيته بإدماج أربعة أهداف جديدة في الإطار المستخدم لمتابعة إعلان الألفية. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، لقد اتفق زعمائنا على تلك الأهداف في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. ونرى بالتالي أن الأمين العام قد مُنح الولاية بإدراج تلك الالتزامات في الإطار المذكور آنفا.

ثمة توافق دولي في الآراء بأن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل الاتفاق العالمي من أجل التنمية. وهي تشكل الإطار الذي يجري ضمنه التعاون مع البلدان الشريكة. وهي تمثل شراكة بين البلدان المصممة على خلق بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر.

وبغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ لأهداف الإنمائية للألفية ورصده، فإن هذه الأهداف تدخل مرحلة التشغيل من حيث بلوغ الغايات والمؤشرات. وينبغي أن تشكل الأهداف والغايات والمؤشرات إطارا شاملا ومتسقا ومتماسكا لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. وقد رأينا دائما إمكانية تحسين إطار الرصد وضرورة القيام به. ونؤمن بأن إدراج أربعة أهداف جديدة، وفقا لتوصية الأمين العام، سيعزز الإطار بقدر كبير. وإن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم وإمكانية حصول الجميع على الصحة الإنجابية، وحصول الجميع على علاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتقليل خسارة التنوع البيولوجي لها أهمية حاسمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

لذا نؤيد بقوة توصية الأمين العام ونأمل أن يبدأ العمل قريبا باختيار المؤشرات الملائمة.